أربعة شهداء فلسطينيين وقتيلان إسرائيليان في اعتداء مستوطنين.. ونتنياهو يأمر بإقامة بؤر استيطانية جديدة

○ تشييع جثمان أحد الشهداء الأربعة. (أ ف ب)

نابلس – (أ ف ب): أمر رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أمس بإنشاء بؤر استيطانية جديدة في الضفة الغربية المحتلة بعد مواجهات دامية أسفرت عن استشهاد أربعة فلسطينيين ومقتل إسرائيليين اثنين.

وقعت المواجهات أمس قرب مستوطنة حفات جلعاد وقرية تل الفلسطينية المجاورة في الضفة الغربية.

وقال رئيس مجلس قرية تل وليد زيدان لوكالة فرانس برس إن نحو 20 مستوطنا إسرائيليا دخلوا القرية حوالي الساعة 8,30 صباحا.

وأضاف زيدان «خرج القرويون للدفاع عن منازلهم وممتلكاتهم، فاندلعت اشتباكات بين السكان والمستوطنين».

وتابع «كان الجنود الإسرائيليون حاضرين، وبدأوا مع المستوطنين بإطلاق النار... المستوطنون هم من اقتحموا القرية بنية القتل والتخريب الممتلكات وإحراقها».

وأعلنت وزارة الصحة الفلسطينية استشهاد أربعة فلسطينيين وإصابة أربعة آخرين، ثلاثة منهم إصاباتهم خطيرة، جراء إطلاق النار في قرية تل.

وتجمّع أقارب الضحايا المفجوعون في مستشفيين في مدينة نابلس، حيث نُقلت جثامينهم، بحسب ما أفاد مراسل وكالة فرانس برس.

وقُتل إسرائيلي قرب حفات جلعاد، وجُرح اثنان آخران يبلغان حوالي عشرين عاما بالرصاص وتم إجلاؤهما عبر مروحية وحالة أحدهما خطرة، وفق ما أفادت خدمة الإسعاف «نجمة داوود الحمراء».

وفي بيان منفصل لاحقا، أعلن الجيش الإسرائيلي الجمعة مقتل إسرائيلي ثان خلال المواجهات.

وقال الجيش إن الرائد يوآف عزرا (27 عاما) «سقط خلال نشاط عملياتي في منطقة قرية تل».

وقال صحفيون من وكالة فرانس برس إنهم لم يتمكنوا من الوصول إلى موقع الحادثة، بعد أن نصب جيش الاحتلال الإسرائيلي حواجز في محيط المنطقة.

وأعلن الجيش الإسرائيلي استعداده لتنفيذ عملية واسعة النطاق في الضفة الغربية المحتلة.

وأعلن نتانياهو ووزير الدفاع يسرائيل كاتس عن «سلسلة من الخطوات» تشمل مداهمات في القرى الفلسطينية المشتبه في إيوائها لمسلحين، و«تسريع شرعنة البؤر الاستيطانية الزراعية وإقامة بؤر جديدة».

وتعدّ جميع المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي.

وتقام البؤر الاستيطانية عادة من دون موافقة الحكومة، وبالتالي فهي غير قانونية أيضا بموجب القانون الإسرائيلي.

وغالبا ما تُقام هذه البؤر على قمم التلال، وتتكون في كثير من الأحيان من عدد قليل من المنازل المتنقلة التي تُنصب خلال ليلة واحدة بواسطة مجموعات صغيرة من المستوطنين، بهدف الاعتراف بها لاحقا كمستوطنة رسمية.

وفي حادث منفصل، هاجم مستوطنون إسرائيليون قرية فرعتا قرب قلقيلية، والتي تقع أيضا بمحاذاة مستوطنة حفات جلعاد، وفقا لرئيس مجلس القرية عبد المنعم شناعة.

وقال شناعة لفرانس برس «أحرق المستوطنون أراض مزروعة بالزيتون بالقرب من المنازل ومنشأة تجارية، وعندما حاول شبان القرية إخماد الحرائق منعهم الجيش (الإسرائيلي) وأطلق النار صوبهم».

وأفادت جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني بأن طواقمهم تعاملت مع 8 إصابات، 6 منها بالرصاص الحي، خلال الهجوم على قرية فرعتا.

وتيرة أحكام الإعدام تتزايد في إيران في ظل استمرار الحرب

باريس – (أ ف ب): لم تعلم أسرة وحيد بني عامريان بصدور حكم بإعدامه إلا عندما اطلعت عبر شاشات الهواتف المحمولة على تقارير لوسائل إعلام رسمية في إيران تكشف أن المحكمة العليا بصدد مراجعة الحكم. وقال قريب لبني عامريان يقيم خارج إيران لوكالة فرانس برس طالبا عدم الكشف عن هويته: «لم يعطوا أي إنذار مسبق. حتى المحامي لم يكن يعلم». وأضاف: «كان الأمر غير قانوني بتاتا، حتى وفقا لقوانينهم القمعية». وصدر حكم الإعدام ضد بني عامريان (34 عاما)، وهو أكاديمي يدرّس الفيزياء، مع خمسة أشخاص آخرين بتهمة الانتماء إلى منظمة «مجاهدي خلق» المحظورة. ونُفّذت عقوبة الإعدام شنقا بحقهم جميعا.

وكان بني عامريان واحدا من عشرات السجناء السياسيين الذين تقول منظمات حقوقية: إن إيران أعدمتهم منذ اندلاع الحرب مع الولايات المتحدة وإسرائيل، بعضهم من الذين شاركوا في الاحتجاجات ضد السلطات التي سبقت الحرب، وآخرون اتهموا بالانتماء إلى جماعات محظورة، والبعض الآخر أدينوا بالتجسّس لصالح إسرائيل. وواصلت إيران تنفيذ أحكام إعدام منذ انتهاء المرحلة الأولى للحرب في مارس، فيما يراه نشطاء محاولة لبث الخوف في المجتمع ومنع تكرار الاحتجاجات التي هزّت قيادة البلاد في وقت سابق من هذا العام. وباتت الأوضاع السياسية أكثر احتقانا بعد الحرب، لا سيما بعد مقتل المرشد الأعلى علي خامنئي وتولّي نجله مجتبى المنصب خلفا له، علما أن الأخير لم يظهر علنا منذ تسميته حتى الآن.

وبعد انهيار وقف إطلاق النار وعودة العمليات العسكرية العنيفة، تخشى جماعات حقوقية أن تزيد إيران من وتيرة تنفيذ أحكام الإعدام لترهيب الناس وإسكاتهم. ويقول مدير منظمة «إيران لحقوق الإنسان» محمود أميري مقدم: «مع انهيار وقف إطلاق النار واستئناف الحرب، نشعر بقلق عميق من أن السلطات ستستغل الوضع لتكثيف تنفيذ أحكام الإعدام بحق السجناء السياسيين». وحذّرت المنظمة غير الحكومية التي ترصد عمليات الإعدام بإيران من أن «مئات السجناء السياسيين والمحتجين يواجهون حاليا تهما تصل عقوباتها إلى الإعدام»، مع صدور أحكام بالإعدام على نحو 100 منهم بالفعل.

وتشمل الأحكام 70 شخصا في سجن واحد فقط، هو سجن دستكرد بمدينة أصفهان وسط البلاد. ودعت المنظمة مرارا إلى اعتبار «آلة القتل» في إيران جزءا محوريا من أي تفاوض مع الجمهورية الإسلامية. وقال أميري مقدم: «على المجتمع الدولي – والاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص – أن يجعل الوقف الفوري لتنفيذ أحكام الإعدام قضية محورية» في أي مفاوضات. وبحسب المنظمة، أُعدم 24 شخصا على خلفية احتجاجات يناير منذ بداية الحرب، بالإضافة إلى اثنين آخرين بسبب حركة احتجاجية سابقة هزّت الشارع الإيراني بين عامي 2022 و2023.

وتقول السلطات الإيرانية: إن المدانين نفّذوا هجمات أودت بحياة أفراد من قوات الأمن أو استهدفت مباني عامة، لكن منظمات حقوقية تقول إنهم تعرضوا للتعذيب وادينوا بعد محاكمات سريعة تفتقر بشكل فادح إلى معايير العدالة. كما أُعدم 13 رجلا آخرين بسبب مزاعم حول ارتباطهم بمنظمة «مجاهدي خلق» وغيرها من الجماعات المحظورة، بينما أُعدم عشرة أشخاص بتهم التجسس. ورغم إعدام أكثر من 400 شخص هذا العام فقط، بحسب المنظمة الحقوقية، فإن مثل هذه القضايا البارزة لا تمثّل الجزء الأكبر من أحكام الإعدام في البلاد، حيث تصدر أغلب الأحكام بحق المتهمين في قضايا تتعلق بالمخدرات أو جرائم قتل.

برنامج الأغذية العالمي يحذر من خفض أكبر للمساعدات في غزة جراء تراجع التمويل

جنيف – (رويترز): حذر برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة أمس الجمعة من أنه سيضطر إلى إجراء تخفيضات أكبر في مساعداته إلى غزة، إذ يدعم 70 بالمائة من السكان، ما لم يحصل على تمويل إضافي. ويأتي ذلك بعد أن قالت مبادرة التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، وهي مرصد عالمي لمراقبة الجوع: إن أكثر من ثلثي سكان غزة قد يواجهون مستويات حادة من الجوع بحلول نهاية العام مع تقليص المنظمات الإنسانية تدفقات المساعدات بسبب نقص التمويل.

ويعتمد غالبية السكان على المساعدات الإنسانية بعد أكثر من عامين من الحرب والنزوح المتكرر والقيود المشددة التي تفرضها إسرائيل على إيصال المساعدات. وأظهرت نتائج مبادرة التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي أن عدد الذين يواجهون جوعا حادا انخفض إلى 1.2 مليون ين منتصف أبريل ونهاية يونيو. لكن هذا العدد من المتوقع أن يرتفع إلى أكثر من 1.4 مليون شخص، أي ما يعادل 67 بالمائة من السكان، بحلول ديسمبر، مع تحذير المبادرة من أن المكاسب المحققة معرضة للخطر مع بدء تراجع المساعدات.

○ مرصد: أكثر من ثلثي سكان غزة يواجهون مستويات حادة من الجوع بحلول نهاية العام.

وقال روس سميث مدير قسم التأهب والاستجابة للطوارئ في برنامج الأغذية العالمي للصحفيين في جنيف عبر اتصال بالفيديو من روما: «من دون تمويل كاف، سنضطر إلى تقليص المساعدات المقدمة للأشخاص الذين يعتمدون عليها من أجل البقاء على قيد الحياة». وأشار سميث إلى أنه في حين شكلت زيادة تكاليف العمليات نتيجة الحرب في إيران، التي أدت إلى زيادة أسعار النفط واضطرابات في سلاسل الإمداد، عاملا مؤثرا، فإن المشكلة الرئيسية تكمن في تراجع اهتمام المانحين مع تحول الاهتمام العالمي إلى قضايا أخرى، من دون أن يقدم تفاصيل عن حجم التمويل المفقود.

وقال برنامج الأغذية إنه يحتاج إلى أكثر من 420 مليون دولار لمواصلة عملياته في غزة والضفة الغربية المحتلة حتى نهاية العام. وقال سميث إنه تم خفض المساعدات النقدية لنحو 75 ألف شخص هذا الشهر بنسبة 25 بالمائة، في حين تقلصت حصص الغذاء لحوالي 220 ألف أسرة إلى النصف. وأضاف أنه بحلول أكتوبر، سيضطر البرنامج إلى إجراء تخفيضات أكبر بكثير ما لم يحصل على تمويل إضافي.

وتقول وزارة الخارجية الإسرائيلية: إن إسرائيل لا تقيد دخول المواد الغذائية إلى غزة، بل سهلت دخول أكثر من 1.8 مليون طن من المواد الغذائية إلى القطاع منذ وقف إطلاق النار في أكتوبر 2025.

○ آثار هجمات روسية على منطقة كييف. (رويترز)

21 قتيلا على الأقل في هجمات متبادلة بين روسيا وأوكرانيا

كييف – (أ ف ب): قُتل 15 شخصا في أوكرانيا وستة في روسيا أمس الجمعة في هجمات استهدفت خصوصا فعالية للقطاع الدفاعي قرب كييف ومستودعات تابعة لشركة التجارة الإلكترونية الروسية العملاقة «وايلدبيريز» قرب مدينة سان بطرسبورغ الروسية. وبعد مرور أكثر من أربع سنوات على بدء الغزو الروسي لأوكرانيا، تراوح الجهود الدبلوماسية مكانها، فيما يصعّد البلدان من ضرباتهما البعيدة المدى، ما يوقع مزيدا من الضحايا المدنيين. قُتل عشرة أشخاص على الأقل وأصيب نحو مائة آخرين قرب كييف بصواريخ روسية استهدفت فعالية دفاعية، وفق مسؤولين في قطاع الصناعات العسكرية.

واشار المدعي العام الأوكراني رسلان كرافتشنكو الى فتح تحقيق بتهمة «الإهمال»، في حين وجّه عدد من شخصيات القطاع انتقادات الى تدابير الأمن المتّخذة لحماية الفعالية، معتبرين أنها غير كافية. وقُتل خمسة أشخاص وأصيب تسعة آخرون بقنبلتين روسيتين موجّهتين أُلقيتا على سلوفيانسك، إحدى آخر المدن الخاضعة للسيطرة الأوكرانية في منطقة دونيتسك، وفق ما أعلنت السلطات المحلية.

في وقت سابق، تعرّضت مستودعات تابعة لشركة التجارة الإلكترونية الروسية العملاقة «وايلدبيريز» بالقرب من سان بطرسبورغ وفي شبه جزيرة القرم المحتلة، لهجمات بواسطة طائرات مسيّرة أوكرانية. وتسبّب الهجوم الأوكراني على ثاني أكبر مدينة في روسيا في اندلاع حريق هائل، إذ رصدت صحفية في وكالة فرانس برس عمودا من الدخان الرمادي يتصاعد فوق المباني في العاصمة الإمبراطورية السابقة التي تقع على بعد أكثر من 800 كيلومتر من الحدود الأوكرانية. وأصابت ضربة أوكرانية أخرى منشأة في منطقة كيروف بوسط روسيا، ما أسفر عن مقتل ستة أشخاص وإصابة 26 آخرين، وفق ما ذكر الحاكم ألكسندر سوكولوف عبر تطبيق «تلغرام».

وفيما يتعلق بـ«وايلدبيريز» الروسية التي تعرضت للاستهداف للمرة الثالثة منذ نهاية الأسبوع الماضي، قالت الرئيسة التنفيذية للشركة تاتيانا كيم: «نجحنا في إنقاذ قسم من المستودعات والبضائع» إثر الهجوم الذي أدى بحسب السلطات الى إصابة ثلاثة أشخاص. وأعلنت وزارة الدفاع الروسية إسقاط 571 طائرة مسيرة أوكرانية خلال الليل فوق نحو 15 منطقة في روسيا وشبه جزيرة القرم التي ضمتها إلى أراضيها.

وشدّد الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي عبر منصة «إكس» على أن المستودعات المستهدفة كانت تزود الجيش الروسي بـ«مكونات الطائرات المسيرة، ومعدات الملاحة، والمعدات العسكرية». كما قال: إن الشركة التي استُهدفت في منطقة كيروف تُعد «واحدة من المؤسسات العسكرية الرئيسية» ضمن البنية التحتية الدفاعية لروسيا. وسبق للكرملين أن نفى وجود أي صلة بين الجيش الروسي وشركة «وايلدبيريز»، وهي منصة شهيرة للبيع بالتجزئة عبر الإنترنت تعالج ملايين المعاملات يوميا وغالبا ما يُطلق عليها لقب «أمازون الروسية».

وقالت سفيتلانا، وهي موظفة صندوق في سانت بطرسبورغ، لوكالة فرانس برس: «إنه أمر مروع! ما يحدث يخيفني». وأضافت المرأة البالغة 30 عاما: «أتمنى لو حلّ السلام، لكنكم ترون ما يفعلونه»، في إشارة إلى الأوكرانيين. أما بالنسبة الى آنا، وهي معلمة تبلغ 50 عاما، فإن «هذه الضربات التي تستهدف مواقع مدنية لا تؤدي إلا إلى زيادة غضب الناس». وأسفر هجوم على مستودعات الشركة ليل 18 إلى 19 يوليو في منطقة تامبوف (على بُعد حوالي 480 كيلومترا جنوب شرق العاصمة الروسية)، وهجوم آخر في موسكو، عن مقتل ثمانية موظفين كانوا في الدوام الليلي. وليل 22–21 يوليو، تعرضت مراكز لوجستية تابعة لـ«وايلدبيريز» في مدينتي كراسنودار ونيفينوميسك بجنوب روسيا لهجمات أيضا.

زعيم المعارضة التركية يغادر حزبه ويؤسس حركة سياسية جديدة

أنقرة – (أ ف ب): عقب عزله من منصبه كرئيس أكبر أحزاب المعارضة التركية، غادر أوزغور أوزيل أمس الجمعة حزب الشعب الجمهوري مع 90 نائبا آخرين، معلنا تأسيس حزب «يني بارتي» الجديد لقيادة المعارضة ضد الرئيس رجب طيب أردوجان. وظهر أوزيل في مقطع فيديو نشرته وسائل إعلام تركية ونُشر على منصة إكس وهو جالس خلف مكتبه إلى جانب علم تركي كبير فيما يوقع أوراق استقالته بالإضافة إلى الوثائق التأسيسية لحزب «يني بارتي» (الحزب الجديد). وقال أثناء التوقيع «أتمنى أن يحمل هذا الخير لبلدنا وأمتنا وحزبنا ولنا جميعا».

وبعد وقت قصير، قدّم نائبان من الأعضاء المؤسسين للحزب الوثائق الرسمية إلى وزارة الداخلية، على أن تُستكمل الإجراءات القانونية اللازمة خلال الساعات المقبلة. واعتبر أوزيل أن الحياة السياسية التركية تشهد «يوما مفصليا» متعهدا أن يناضل حزبه الجديد من أجل الديموقراطية. وتابع في كلمة مقتضبة ألقاها خارج أحد المساجد في الوسط التاريخي للعاصمة أنقرة عقب أدائه صلاة الجمعة: «الكلمة الأخيرة تعود إلى الأمة، وليست حكرا على من هم داخل القصور أو رجل واحد»، في إشارة إلى الرئيس رجب طيب أردوجان.

وكانت الحشود الكبيرة تهتف «لا أحد يستطيع أن يفعل ذلك بمفرده. إما أن نكون جميعا في هذا معا، أو سنضيع جميعا» فيما سُمع صوت أحد الحاضرين وهو يصرخ «خلّصنا من هؤلاء الأوغاد!». ولدى سؤاله عن استقالته من الحزب الذي انتمى إليه منذ عام 2009، أقرّ أوزيل بأن «الأمر لم يكن سهلا، إلا أنه لا بد من بعض الصعوبات قبل الشروع في الطريق الصحيح». وعقب ذلك، توجّه إلى اجتماع مع اللجنة التأسيسية للحزب بهدف وضع هيكله التنظيمي واختيار هيئاته القيادية. وعقد الاجتماع في النادي الأناضولي، وهو نادٍ اجتماعي تاريخي كان أتاتورك قدّ أسسه قبل مئة عام.

من جهته، قال النائب مراد أمير للصحافيين بعد تسليم الاوراق في وزارة الداخلية «نأمل أن يشكل هذا اليوم محطة بالغة الأهمية في التاريخ السياسي التركي»، مضيفا أن «يني بارتي» ولد من رحم الغضب الشعبي من إقصاء زعيمهم المنتخب. وتابع «بقيادة أوزغور أوزيل، سنمزق هذا الظلام الذي خيّم على بلادنا»، لافتا إلى أن «الحزب سيعمل على بناء تركيا أكثر عدالة». ومع 91 نائبا، سيصبح الحزب الجديد ثاني أكبر كتلة في البرلمان التركي المؤلف من 600 مقعد، بعد حزب العدالة والتنمية الحاكم بزعامة إردوجان والذي يسيطر على 277 مقعدا.

وبعدما كان حزب الشعب الجمهوري يحتل حتى هذه اللحظة المرتبة الثانية بـ135 نائبا، سيتراجع عدد نوابه إلى 44 بعد موجة الاستقالات الاخيرة ليصبح في المركز الرابع خلف حزب المساواة وديموقراطية الشعوب المؤيد للأكراد، والذي يشغل أعضاؤه 56 مقعدا. وجاءت خطوة أوزيل بعد شهرين من صدور حكم قضائي بعزله من رئاسة الحزب وإعادة سلفه المهزوم كمال كيليتشدار أوغلو إلى القيادة، مما أثار موجة غضب واسعة داخل أقدم الأحزاب السياسية في تركيا.

وعلى الرغم من أن أوزيل طعن في الحكم، الا أن التأخير في الإجراءات أدى إلى وصول ملف الطعن إلى المحكمة العليا قبل ساعات من بدء العطلة القضائية الصيفية فقط، وهو الدافع خلف مسارعته إلى تأسيس حزب جديد.

الدول الأعضاء في الجنائية الدولية تقيل المدعي العام كريم خان

الأمم المتحدة – (أ ف ب): قررت جمعية الدول الأعضاء في المحكمة الجنائية الدولية أمس الجمعة إعفاء المدعي العام كريم خان من منصبه في ظل اتهامات ينفيها بالاعتداء الجنسي على موظفة في فريقه، بحسب ما أفادت مصادر دبلوماسية عدة وكالة فرانس برس. وأوضحت المصادر أن أكثر من 80 من بين 125 دولة عضوا صوّتت خلال اقتراع سري في اجتماع خاص مغلق بمقر الأمم المتحدة في نيويورك، لصالح إنهاء ولاية المسؤول البريطاني الجنسية، علما أن قرار الإعفاء يتطلب 63 صوتا.

ووفق أحد المصادر، صوّتت 13 دولة فقط لصالح بقائه في منصبه. في مايو 2025، تنحى خان مؤقتا عن مهامه بانتظار نتائج تحقيق كان قد بدأ في العام السابق إثر اتهامات وجهتها اليها موظفة في المحكمة، ثم أُوقف عن العمل في يونيو بقرار من أعضاء مكتب الجمعية البالغ عددهم 21 عضوا. ولطالما رفض كريم خان (56 عاما) الذي شغل المنصب منذ عام 2021، جميع الاتهامات.

في رسالة مفتوحة نُشرت هذا الأسبوع على منصة إكس، دعا محاموه الدول الأعضاء إلى عدم عزل المدعي العام من منصبه، معتبرين خصوصا أنه لم يتم اتباع الإجراءات التي تتيح لموكلهم الدفاع عن نفسه. كما حذّروا من مخاطر توجيه رسالة قد تقوّض استقلال المدعين العامين مستقبلا، في إشارة إلى القضايا البارزة التي تعامل معها خان. وتصدّر كريم خان عناوين الأخبار في عام 2024 بإصداره مذكرات توقيف بحق رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزير دفاعه السابق يوآف غالانت، على خلفية الحرب في غزة.